وزيران وحاكم المركزي من أجل الدفع الإلكتروني لفواتير الكهرباء

تحصيل ٧٢ مليار ليرة خلال المدة السابقة عبر شركة المدفوعات

يوفر على الكهرباء نفقات مالية ويختصر الجهد على المشتركين

عبد الهادي شباط

ناقش أمس وزيرا الاتصالات والتقانة المهندس إياد الخطيب والكهرباء المهندس غسان الزامل وحاكم مصرف سورية المركزي الدكتور عصام هزيمة تطورات خدمة الدفع الإلكتروني لدى المؤسسة العامة لنقل وتوزيع الكهرباء، والانتقال من الحالة التقليدية لدفع الفواتير فيها إلى دفع إلكتروني يختصر الكثير من الجهد على المشتركين ويضمن استمرارية تقديم الخدمات لهم، ويوفر على وزارة الكهرباء الكثير من النفقات المالية.

حيث تم بحث الخطوات التي قامت بها وزارة الكهرباء في الانتقال إلى الدفع الإلكتروني، عبر ربطها جميع فروع المؤسسة العامة لنقل وتوزيع الكهرباء بالمحافظات إلكترونياً مع منظومة (مدفوعات) لدى الشركة السورية للمدفوعات الإلكترونية، من خلال البنوك الخاصة والعامة، كما طُلب خلال الاجتماع من وزارة الكهرباء تقديم خطتها الزمنية المتضمنة تطوير منظوماتها البرمجية وتأمين تجهيزاتها المطلوبة الموجودة لدى المؤسسة العامة لنقل وتوزيع الكهرباء، بما يلبّي الانتقال الكامل للدفع الإلكتروني للفواتير، وإشعار المواطنين بصدورها أو دفعها عبر رسالة نصية مختصرة تردهم من إحدى شركتي الاتصالات الخلوية، بشكل يمكّن من الاستغناء عن طباعتها ورقياً.

وتصل التحصيلات المالية من الفواتير منذ انطلاق عمل المنظومة الخاصة بالشركة السورية للمدفوعات الإلكترونية بالعام ٢٠٢٠ حتى تاريخه إلى ٧٢ مليار ليرة سورية كفواتير مشتركين لدى المؤسسة العامة لنقل وتوزيع الكهرباء.

وشارك في الاجتماع كل من المدير العام للشركة السورية للمدفوعات الإلكترونية والمدير العام للهيئة الناظمة للاتصالات والبريد والمدير العام للمؤسسة العامة لنقل وتوزيع الكهرباء، والمدير التنفيذي لشركة سيريتل، ومدير الدفع الإلكتروني في مصرف سورية المركزي وفريقه الفني.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح مدير الدفع الإلكتروني في مصرف سورية المركزي عماد رجب أن ما تم التركيز عليه في الاجتماع نقطتان الأولى كيفية التحول لفاتورة إلكترونية بدلاً من الفاتورة الورقية الحالية التي تصدر عن شركات الكهرباء، في حين النقطة الثانية هي وضع إطار زمني من قبل وزارة الكهرباء لتنفيذ هذا الإجراء ضمن خطة التحول الرقمي التي تمثل وزارة الكهرباء جزءاً منه مبيناً أنه سيتم نقاش إطار زمني مع كل الجهات العامة التي تصدر فواتيرها ورقياً للتحول نحو الفاتورة الإلكترونية، وحول البنية التحتية ومدى إمكانية تنفيذ مثل هذا الانتقال بين أن الاجتماع حضره كل الجهات المعنية بتوفير متطلبات تحويل هذه الخدمات إلكترونياً ومن ضمنها مؤسسة المدفوعات التي ستعمل على تنفيذ برامج وتطبيقات تسمح للمشتركين بدفع فواتيرهم إلكترونياً بطرق سهلة ومبسطة، وعن خدمة دفع الفواتير التي كانت متاحة عبر الصرافات الآلية بين أن هذه الخدمة توقفت بسبب التعديلات التي طالت منظومة عمل هذه الصرافات، وسيتم العمل على برامج جديدة لإعادة هذه الخدمة وإتاحتها أمام المستفيدين من خدمات الصراف الآلي، لكن خدمة الدفع الإلكتروني لن تكون محصورة فقط ضمن الصرافات الآلية وسيتم توسيع شريحة المستفيدين من هذه الخدمة عبر التوسع في التطبيقات وخاصة عبر الهواتف النقالة وغيرها.

التجار يفرضون أسعارهم

مواطنون: الارتفاعات لا تتوقف
تجار: ارتفاع التكلفة وأجور النقل للضعف

محمد أحمد خبازي

شهدت أسواق حماة منذ منتصف آب الماضي ارتفاعات ومتتالية بالأسعار، ولم تهدأ أو تستقر بعد.

وبيّن مواطنون كثر بحماة لـ«الوطن»، أن الأسعار لم تبقِ ولم تذر، وزادتهم شقاء وضعفاً في قدرتهم الشرائية، وتهالكاً في كتلة رواتبهم وأجورهم الشرائية التي لم تتأثر إيجابياً بزيادة الرواتب الأخيرة.

وأكد المواطنون – وأغلبهم موظفون – أن الارتفاعات المتتالية للأسعار طالت كل المواد الغذائية وغير الغذائية، وأنهم يشترون منها بالحدود الدنيا ليأكلوا ويشربوا فقط!.

وفي جولة لـ«الوطن» بأسواق حماة أمس، أكد عدد من الباعة في أسواق ٨ آذار والمرابط والحاضر، أن الأسعار سجلت ارتفاعاً كبيراً عن الأسبوع الماضي، فسعر كيلو البندورة ٥٠٠٠ ليرة وكان ٤٠٠٠ والخيار ٤٥٠٠ ليرة وكان ٣٥٠٠ والباذنجان البلدي ٤٠٠٠ وكان ٢٨٠٠ ليرة، وكيلو لبن الغنم بـ٩٠٠٠ ليرة وكان بنحو ٨٠٠٠ ليرة، وكيلو لبن البقر ٦٥٠٠ ليرة وكان بنحو ٦٠٠٠ ليرة وكيلو الجبن بنحو ٢٩٠٠٠ ليرة وكان بنحو ٢٢٠٠٠ ليرة، وكيلو السمنة النباتية نوع ثان يباع اليوم بنحو ٣٠٠٠٠ ليرة وكان بنحو ٢٠٠٠٠ ليرة، وليتر زيت القلي بـ٢٨٠٠٠ ليرة وكان ٢٢٠٠٠ ليرة، وكيلو الرز نوع ثان بـ١٧٠٠٠ ليرة وكان بـ١٤٥٠٠ ليرة.

وكيس مسحوق الغسيل وزن كيلو غرامين منشأ حموي كان بـ٣٣٥٠٠ ليرة وأصبح بـ٤٢٠٠٠، وكيس المناديل الورقية كان بـ٢٠٠٠٠ ليرة وصار بـ٢٨٠٠٠ ليرة.

وعزا الباعة تلك الارتفاعات الصارخة إلى زيادة التكلفة كما يخبرهم التجار الكبار، وإلى أجور النقل، التي ارتفعت للضعف أيضاً.

من جانبه، بيّن الأستاذ الجامعي الدكتور إبراهيم قوشجي لـ«الوطن» أن أسعار السلع والخدمات ارتفعت في الأيام الماضية بشكل كبير جداً، وأن المهم في الموضوع أن أسعار المواد الغذائية أصبحت أعلى من قدرة أصحاب الدخل المحدود على تأمين الغذاء الطبيعي لأبنائهم!.

ويعود هذا الارتفاع إلى رفع الدعم عن المحروقات بنسب عالية، ما يعني ارتفاع تكاليف قطاع الزراعة والنقل والتخزين بالوقت نفسه، أي ارتفاع أسعار المواد الغذائية الطازجة وارتفاع منتجات القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني بشكل عام.

وأوضح قوشجي أن رفع الدعم أصبح ضرورة اقتصادية ملحة، فلا بد من معالجة آثاره لمواجهة ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية، وذلك بزيادة الحد الأدنى للأجور ورفع متوسط دخل الفرد وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر لإعادة توليد الطلب الكلي، ومعالجة تدني متوسط الدخل، فلا يمكن بنسبة تتراوح من ٥٠ إلى ١٠٠ بالمئة مع فارق متوسط الدخل، وهذا مأزق اقتصادي يحتاج إلى علاج فعال.

ولفت قوشجي إلى ظاهرة غريبة ولدت في قطاع الأعمال ولاسيما في الصناعات الدوائية، وهي إذا لم تتم الموافقة لها على رفع أسعار الدواء، فإنها تهدد بالتوقف عن الإنتاج، أي إن قطاع الأعمال اليوم هو من يفرض أسعاره في السوق، أي بطريقة تسعير احتكارية.

> أكاديمي: أصحاب الدخل المحدود لم يعد بإمكانهم تأمين الغذاء لأبنائهم!

لذلك لا بد من إيجاد سوق تنافسية بالمنتجات النهائية لتحقيق شيء من حرية السوق وتفعيل التسعير بشكل أكثر توازناً، لأن أسعار الكثير من السلع الغذائية والدوائية والصحية أصبحت أعلى من دول الجوار بنسبة تتراوح من ٥٠ إلى ١٠٠ بالمئة مع فارق متوسط الدخل، وهذا مأزق اقتصادي يحتاج إلى علاج فعال.

من جهته بيّن مدير التجارة الداخلية بحماة غريبة ولدت في قطاع الأعمال ولاسيما في الصناعات الدوائية، وهي إذا لم تتم الموافقة لها على رفع أسعار الدواء، فإنها تهدد بالتوقف عن الإنتاج، أي إن قطاع الأعمال اليوم هو من يفرض أسعاره في السوق، أي بطريقة تسعير احتكارية.

لـ«الوطن»، أن حماية المستهلك مستنفرة في الأسواق، وتنظم الضبوط بحق المخالفين بعدم الإعلان عن الأسعار، والبيع بسعر زائد وعدم منح فواتير، وأوضح أنه تم مؤخراً تنظيم أكثر من ١٢٥ ضبطاً بهذا المجال.

خلال افتتاح مهرجان التسوق «صنع في سورية» في اللاذقية وجبلة

وزير التجارة الداخلية لـ«الوطن»: الهدف تخفيف الأعباء عن المواطنين عبر التدخل الإيجابي

محافظ اللاذقية: المحافظة قدّمت كل الدعم لإنجاح المهرجان

عبير محمود

أكد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك محسن عبد الكريم علي، لـ«الوطن»، أن إقامة مهرجانات التسوق بالتعاون مع الفعاليات الاقتصادية والأهلية يأتي في إطار التدخل الإيجابي وإيصال السلع المتنوعة للمواطنين بأسعار مخفضة لتخفيف الأعباء عنهم قدر الإمكان، مشيراً إلى تقديم عدد من البطاقات المجانية لأسر الشهداء ضمن المهرجان.

وخلال افتتاحه مهرجان التسوق «صنع في سورية» في ساحة المول بمدينة جبلة وفي مجمع أفاميا بمدينة اللاذقية، أشار علي إلى التعاون المهم بين غرف الصناعة والتجارة في ظل هذه الظروف الصعبة لتقديم سلع منافسة ترضي المواطن وبأسعار أقل من أسعار السوق.

من جهته، أكد محافظ اللاذقية عامر هلال لـ«الوطن»، تقديم كل الدعم لمهرجانات التسوق والمعارض التي تهدف إلى طرح مواد ذات جودة جيدة وبأسعار مخفضة إضافة للحسومات والعروض التي تقدمها الشركات المشاركة في هذه المناسبات ضمن تشكيلة من المواد التي تلبي احتياجات العوائل بشكل عام.

من جهته، أكد مدير عام المؤسسة السورية للتجارة زياد هزاع أن المؤسسة وعلى مستوى المحافظات السورية أقامت معارض ومهرجانات بالتعاون مع غرف الصناعة والتجارة لتقديم منتجات تنال رضا المواطن وبأسعار مخفضة ومنها القرطاسية التي تصل نسبة تخفيض أسعارها بين ٢٥ – ٤٠ بالمئة.

بدوره، أكد نائب رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها ومسؤول عن مهرجان صنع في سورية طلال قلعجي لـ«الوطن»، أن المهرجانات تمت بالتعاون والمساندة بين غرف الصناعة في دمشق وريفها وطرطوس وغرفة تجارة ريف دمشق والسورية للتجارة وبمشاركة نحو ٨٥ شركة لتقديم القرطاسية بأسعار الإنتاج وبحسومات بين ٢٠ – ٣٠ بالمئة وللألبسة بين ٥٠ – ٦٠ بالمئة، منوهاً بأن هذا المهرجان هو النسخة ١٥١ على مستوى المحافظات السورية.

من يراقب أسعار «الدخان»؟

باعة لـ«الوطن»: تكاليف نقل الدخان الوطني أصبحت مرتفعة و«الأجنبي» ارتفاعه عالمي

البردان لـ«الوطن»: أسعار الدخان بكل أنواعه تُحدد من المؤسسة العامة للتبغ وأي مخالفة تستدعي ضبطاً

نور هيفا

تسيطر منذ فترة حالة من الفوضى على أسعار الدخان سواء الوطني منه أم الأجنبي في بعض المحال التجارية ومراكز التوزيع، ويصل التفاوت بين محل وآخر ومنطقة وأخرى إلى أكثر من ١٥٠٠ ليرة في العلبة الواحدة أياً كان نوعها.

وخلال جولة لـ«الوطن» على بعض المحال ومراكز التوزيع المرخصة تبين وجود تفاوت بأسعار هذا المنتج بين محل وآخر من دون معرفة السبب، حيث وصل سعر علبة سجائر «الحمرا» بين (٥٠٠٠–١٠٠٠٠) ليرة حسب النوع بين طويل وقصير، كرتون أو عادي مع انقطاع لماركة الشرق وإيبلا، الزيادة والتفاوت أيضاً شملا علب السجائر المستوردة فوصل سعر علبة «السيديس» بين (١٠– ١٢) ألف ليرة، أما «الإليكنس» بين (١٣– و١٤) ألف ليرة، في حين سجل سعر علبة سجائر «الماستر» بين (١٢– ١٤) ألف ليرة، ومع اتجاه عدد من مدمني الدخان بعد ارتفاع أسعار المعبأ إلى أنواع الدخان العربي أو ما يعرف (بالدخان اللف) تبين أيضاً أن أسعاره تتفاوت حسب النوع والمصدر لتبدأ من ١٠٠ ألف للكيلو وتصل إلى ١٤٠ ألف ليرة.

ويبرر بعض الباعة لـ«الوطن» ارتفاع أسعار الدخان الوطني بارتفاع تكاليف النقل وارتفاع الأسعار العالمي للدخان المستورد، إضافة إلى الأضرار التي قد تضرب موسم زراعة التبغ خاصة مع الشتاء القاسي الذي مر العام الماضي وتعرضه لبعض أنواع الآفات والحشرات.

معاون مدير تموين دمشق ورئيس دائرة الأسعار في مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك محمد البردان بيّن أسعار الدخان سواء الوطني أم الأجنبي أو المستورد يحدد من المؤسسة العامة للتبغ، وهو كغيره من المواد يخضع لرقابة التموين في حال وقوع أي مخالفة.

وأوضح في تصريح خاص لـ«الوطن» أن عمل التموين يكون وفق نشرة المؤسسة العامة للتبغ، وأي شكوى من أي مواطن على مخالفة نشرة التسعيرة يتم تنظيم ضبط مخالفة بحق المركز أو المعتمد، لافتاً إلى ارتباط هذا الضبط بوجود فاتورة شراء لدى المعتمد ويتم تنظيم الضبط في حال عدم إبراز فاتورة الشراء الخاصة بالمعتمد أو في حال مخالفة الأسعار المرفقة، أي إن الفاتورة هي الفاصل بين المعتمد والمستهلك والفاتورة هي الصك السعري لأي مادة.